الدول العربية التي خاضتها . وثالثها هو صدق سياستها في التعبير عن مطامح فلسطينيي الأرض المحتلة الذين تمرسوا في النضال طيلة سنوات الاحتلال وصار مطلب الاستقلال الفلسطيني ، عماد سياسة الجبهة ، في مقدمة مطالبهم ، وأخذوا بدورهم يسندون الدعوة الغالبة في منظمة التحرير لوضع هذا المطلب في صلب برنامجها وجعله مرجحاً بين المطالب الأخرى . وقد أفصحت عن هذا كله الرسالة التي وجهتها الجبهة الوطنية الى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في ١٩٧٣/١٢/١ أي بعد قرابة شهرين من الحرب ، مضمنة اياها حصيلة المناقشات بين فرقائها قبل الحرب وبعدها ، وخصوصاً بعدها . فالرسالة تؤكد في مطلعها قناعة الجبهة بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الهيئة الوحيدة القادرة على تمثيل الشعب الفلسطيني . وهي تدعو صراحة الى أن تسعى المنظمة من أجل أن تشترك في الجهود القائمة آنذاك لتحقيق تسوية سياسية ، وتظهر أهمية مشاركة المنظمة باسم الشعب العربي الفلسطيني ، في اعمال مؤتمر جنيف الذي تقرر عقده تطبيقاً لبند من بنود القرار ٣٣٨ الصادر عن مجلس الأمن .

ومما يميز رسالة الجبهة ، بين الوثائق الفلسطينية كافة ، أنها صاغت دعوتها تلك بوضوح لا لبس فيه ولا التواء ، الأمر الذي يجعلها وثيقة نموذجية لبيان وجهة نظر التيار الثوري الواقعي ، تفصح عن أقصى ما كان يفكر فيه فرقاء هذا التيار ، سواء اعلنوه أو لم يعلنوه ، في الوقت الذي تعرض فيه موقف فلسطينيي المناطق المحتلة . يضاف الى ذلك أن موقف الجبهة المعبر عنه في هذه الرسالة جرت صياغته بعد مشاورات تمت مع عدد كبير من قادة المنظمات والقوات الفلسطينية الأخرى ، وأخصها فتح والجبهة الديموقراطية ، مما يجعل موقف الجبهة المعبرعنه هنا مؤيداً منها ان لم نقل أنه متفق عليه معها ، ويعطى للرسالة بالتالي قيمة الوثيقة المجمع عليها من هذه المنظمات والقوى كافة .

ومهما يكن من أمر فان دعاة الاستفادة من نتائج حرب تشرين على الساحة الفلسطينية ، كما أفصحت هذه الرسالة عن اقصى وأدق ما في أفكارهم ، ينطلقون من تأكيد حق م . ت . ف في أن تكون الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني بأسره ، واضعين هذا الحق في وجه الاحتلال الاسرائيلي لوطنه ، من جهة ، وفي وجه دعاوى النظام الأردني بأنه يمثل الفلسطينيين في الضفتين الشرقية والغربية من جهة أخرى . وهم إذ يدينون بطبيعة الحال اغتصاب اسرائيل للوطن الفلسطيني وللحقوق الفلسطينية ، يرفضون في الوقت نفسه أن يتصدى النظام الأردني لمعالجة قضية فلسطين على مسؤوليته أو أن يتخذ القرارات بشأن مستقبلها ، لأن هذا حق من حقوق م . ت . ف وحدها . وهم يستندون في تأكيد هذا الحق الى الشرعية الفلسطينية كما جرى التعبير عنها منذ تأسيس المنظمة في العام ١٩٦٤ وعبر تطورها في السنوات اللاحقة ، والى الشرعية العربية حيث أن الدول العربية اعترفت بالمنظمة في مؤتمر القمة الثاني ، وجددت هذا الاعتراف في قمة الجزائر في العام ١٩٧٣ مضيفة إليه اقرارها بأن المنظمة هي التي تمثل الشعب الفلسطيني وهي المسؤولة عن مستقبله . كما يستندون الى معطيات الواقع التي تظهر أن المنظمات والقوى الفلسطينية كلها تنضوي تحت لواء م . ت . ف ، وانه ما من طرف فلسطيني خارجها ينتحل صفة تمثيل هذا الشعب .

ينجم عن هذا أن المنظمة تملك الصلاحيات اللازمة لاتخاذ أي قرار يتصل بمستقبل